سياسة البرتغال الاستعماريَّة
تجاه موزمبيق (١٥٠٥ـ١٩٧٥)

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

سياسة البرتغال الاستعماريَّة تجاه موزمبيق (١٥٠٥-١٩٧٥)

م.د. بسام رضا محمد
وزارة التربية/ مديرية تربية بابل
s.s9805555@Gmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ١٠/ ٢٠٢٤
تاريخ القبول:
٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٤
تاريخ النشر:
١/ ١٢/ ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:
موزمبيق، سياسة البرتغال الاستعماريَّة، البرازوس، التبشير، الرق، نظام الإدارة.

ملخص البحث:

تعرَّضت موزمبيق احدى دول شرق أفريقيا لاستعمارٍ برتغاليٍّ دام خمسة قرون، وخلال هذه المدة طبقت البرتغال سياستها الاستعماريَّة القائمة على سلخ هوية البلاد الوطنية الأفريقيَّة، وإحلال الثقافة البرتغاليَّة محلها، كما أقدمت على استغلال موارد البلاد الاقتصادية والبشرية خدمةً لأهدافها الاستعماريَّة.

المجلد الثاني العدد (١٧)
جمادى الأولى - ١٤٤٦هـ
كانون الأول ٢٠٢٤م

Portugal's colonial policy towards Mozambique (1505 - 1975)

Dr. Bassam Reda Mohammed

Ministry of Education / Directorate of Education of Babylon

s.s9805555@Gmail.com

Received:
25/10/2024

Accepted:
30/10/2024

Published:
1/12/2024

Keywords:
Mozambique, Portuguese colonial policy, Brazos, missionary, slavery, administration system.

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (17)
Jumada al-Awwal 1446 H

Absrract

Mozambique, one of the East African countries, was subjected to Portuguese colonization that lasted five centuries. During this period, Portugal implemented its colonial policy based on stripping away the country's African national identity and replacing it with Portuguese culture. It also exploited the country's economic and human resources in service of its colonial goals.

المقدّمة.

تتمتع موزمبيق- إحدى دول الجنوب الافريقي- بأهميةٍ استراتيجيةٍ واقتصاديةٍ، جعلها محطّ أنظار القوى الاستعماريَّة من دون استثناء، فكانت البرتغال احدى هذه القوى الاستعماريَّة التي أخذت أنظارها ترنو اليها منذ القرن السادس عشر الميلادي، اذ احتلتها في عام ١٥٠٥، واستمر حكمها حتى ٢٥حزيران ١٩٧٥، ونظراً لتلك الأهمية الإستراتيجية لموزمبيق سعت البرتغال لاستغلال مواردها لأقصى حد، ودمجها بهويتها الثقافية وسلخها من جذورها الأفريقيَّة من خلال وسائلها الاستعماريَّة.

تألَّف البحث من مقدمةٍ وخاتمةٍ، وستة محاور، الأول، تناول الاحتلال البرتغالي لموزمبيق، وناقش الثاني البعثات التبشيرية كمُمهدٍ لتطبيق سياستها الاستعماريَّة، وتطرق المحور الثالث إلى نظام البرازوس كنظام استعماري استيطاني، وبين المحوران الرابع والخامس جرائم المستعمر باستخدام تجارة الرق وقوانين العمل الاجباري لاستغلال المواطن الافريقي، ختاما ناقش المحور السادس نظام الإدارة البرتغالي وتطوراته.

ومن الجدير بالذكر اعتمد البحث على مصادر متنوعة باللغتين العربية والإنكليزية.

أولا: الاحتلال البرتغالي لموزمبيق.

وجهت البرتغال حملةً كبيرةً للوصول إلى الهند عام ١٤٩٧ فانطلق فاسكو دا غاما Vasco da Gama ومعه أربع سفن على متنها ما يقارب ١١٧٠ رجلا مع مترجم يهودي، وحمل رسائل من ملك البرتغال إلى المملكة المسيحية في شرق أفريقيا(الحبشة/ اثيوبيا) تحثها على إقامة صداقات مع البرتغال[١]. وصل إلى ساحل موزمبيق الجنوبي في عام ١٤٩٨ ونزل بالقرب من مابوتو ثم توجه إلى ميناء سوفولا عبر خليج موزمبيق، وهناك شاهد الحضارة المزدهرة في هذا الميناء، ثم انتقل إلى مومباسا(تقع في كينيا) والتقى

(١) جلال يحيى، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٨٠.

هناك مع الملاح العربي احمد ابن ماجد، ثم توجه إلى الهند التي وصلها في ١٥ أيار وقد رحب به حاكمها ساموثيري راجا، وعاد إلى لشبونة في عام ١٤٩٩[١].

نظرا لأهمية موقع موزمبيق في طريق تجارتها إلى الهند بعد اشراك القوات البحرية البرتغاليَّة في السيطرة على طرق التجارة البحرية، انطلقت الحملة العسكرية بقيادة فرانسيسكو دي أليدا Francisco de Almeida في عام ١٥٠٥، واستطاع الحصول على موطئ قدمٍ له في ساحل سوفالا، وقد سهلت له ذلك صلاحية المرافئ للملاحة. لم تكن خطط المستعمرين البرتغاليين ترمي إلى السيطرة على موزمبيق، بل تأمين طرق التجارة مع انشاء مرافئ للسفن التجارية الاتية من الهند أو البرتغال، ثم شيئا فشيئا سيطرت البرتغال على موزمبيق[٢].

ثانيا: البعثات التبشيرية

في مطلع القرن السادس عشر، ترسَّخت اقدام المبشرين البرتغاليين في حصون سوفالا وموزمبيق، وتبعتها خطواتٌ أكثر داخل الأراضي الموزمبيقية. والجدير بالذكر أن فرانسيس خافير Francisco Javier قضى ستة شهور من عامي ١٥٤١و١٥٤٢ في القيام بالأعمال التبشيرية والمساعدة في المستشفى.

وفي عام ١٥٦٠ وصل اثنان من الآباء اليسوعيين[٣] ومعهما أحد الرهبان إلى

(1) Malyn Newitt, A History of Mozambique, Indiana University Press, Indiana, 1995,P.15.

(٢) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٨٥؛
Malyn Newitt, A History of Mozambique,P.18.

(٣) اليسوعيون: الجزويت أو اليسوعيون باللاتينية هي واحدة من أهم الرهبنيات الفاعلة في الكنيسة الكاثوليكية، ومن أكبرها. أسست من قبل القديس إغناطيوس دي لويولاIgnacio de Loyola في القرن السادس عشر في عهد البابا بولس الثالث Paul III في إسبانيا، كجزء من الإصلاح المضاد، وأخذت على عاتقها مهمة التبشير ونشر الديانة في العالم الجديد. اصطدمت أواخر القرن الثامن عشر ببعض السلطات الأوروبية ما دفع إلى حلّها عام ١٧٧٣ وهو القرار الذي ألغي عام ١٨١٤ على يد البابا بيوس السابعPius VII. ينظر: مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ اوروبا: عصر النهضة، (١٥٠٠-

موزمبيق، وكان احد المبشرين هو جونسالو داسيلفيرا Gonçalo Dasilvera وقد اصبح أشهر المبشرين الكاثوليك في جنوب أفريقيا، وكان واحداً من أكثر المبشرين فصاحة في لشبونة، لكنه فقد حياته بسبب وشاية أحد التجار المسلمين الذين حرضوا الملك موتوبا عليه على أساس انه يعمل لصالح القوات البرتغاليَّة الموجودة في الساحل[١].

مع بداية القرن السابع عشر عاد المبشرون الكاثوليك الدومنيكان Dominican Catholic Missionaries[٢] للعمل والتبشير في موزمبيق، وتمثلت مهماتهم بالعمل في المناطق الساحلية بتشييد المستشفيات والكنائس والقيام ببعض الاعمال الإنسانية، لكن هذا لم يمنع من قيام هؤلاء المبشرين بأعمال تجارية تطورت فيما بعد، فأصبحوا يملكون مساحاتٍ شاسعةً من الأراضي الزراعية، ليتحولوا مع مرور الوقت إلى اقطاعيين على وفق نظام البرازوس Prozos[٣]، كما ساهم هؤلاء في تجارة الرقيق. هذه الأعمال بينت للمواطن الافريقي مدى زيف الادعاءات الاستعماريَّة المسيحية[٤].

١٧٨٩)، ج٢، دار أسامة للنشر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤٤.

(١) جيمس دفي، البرتغال في افريقية، ت: جهاد طه، مراجعة: شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص٧٧.

(٢) المبشرون الكاثوليك الدومنيكان: الاسم الرسمي لنظام الرهبان الوعاظ أو الرهبان السود أو نظام الوعاظ. اسسه القديس دومنيك Dominic في عام ١٢١٥ وهو نظام رهبنة كاثوليكي. ودومنيك قس اسباني كان يقوم بمهمة الوعظ بين الهراطقة في جنوب فرنسا حيث أسس ديرا للراهبات في بوريل عام ١٢٠٦ لمن تبعوه. هذا التوجه لقي دعما من قبل البابا انوسنت الثالث Innocent III عام ١٢١٥. منذ البداية كان النظام تركيبة من التصوف والحياة التأملية وكهنوتية نشيطة، وقد انتقل هؤلاء مع الجيوش الاوروبية المتوسعة في انحاء العالم. ينظر: صادق حسن السوداني، دائرة معارف التاريخ الحديث والمعاصر الموجزة، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص ص ١٠٩-١١٠.

(٣) سوف نتناول الموضوع في الصفحة التالية .

(٤) جيمس دفي، المصدر السابق، ص ٧٨.

ويُعد ديفيد لفينغستون[١] ابرز المبشرين البريطانيين، فقد زار موزمبيق في القرن التاسع عشر، وكتب عن أهمية موقعها، ولاسيما نهر الزامبيزي لخدمة طرق النقل، والأمر الذي جلب انتباه الحكومة البريطانية[٢]. وقد استمر وصول الارساليات التبشيرية إلى موزمبيق مع توسّع عمل هذه البعثات وازدياد اعتناق الافارقة الديانة المسيحية، وأخذت هذه البعثات المهام الصحية والتعليمية من أيدي السلطات الاستعماريَّة[٣].

ثالثا: الاستيطان البرتغالي ونظام البرازوس.

كانت نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر كفيلةً بحدوث تغيرٍ كبيرٍ في السياسة الاستعماريَّة البرتغاليَّة، ولاسيما ما يتعلق منها بموزمبيق، من خلال عدم عدَها محطة للسفن المارة إلى الهند، بل سعت إلى ترسيخ وجودها الاستعماري عن طريق اتباع سياسة استعمارية جديدة، عبر ارسال مجموعات بشرية من البرتغاليين للاستيطان فيها لتكون أداةً للسيطرة على موزمبيق، وقد اطلق على هذا النظام الاستيطاني اسم البرازوس[٤].

---

(١) ديفيد ليفينغستون: ولد في اسكتلندا عام ١٨١٣، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في لندن، ثم اكمل دراسته للطب، انتمى إلى جمعية لندن التبشيرية عام ١٨٤٠،، وصل إلى جنوب أفريقيا في عام ١٨٤٩، وشغل منصب إداري من قبل الحكومة البريطانية عام ١٨٥٦، استطاع اكتشاف شلالات فكتوريا ١٨٥٥و بحيرة نياسا عام ١٨٥٨ والزامبيزي عام ١٨٦٢، واسهمت كتاباته في تحريم هذه التجارة، توفي في أفريقيا عام١٨٧٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: جوزفين كام، المستكشفون في أفريقيا، ت: يوسف نصر، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣، ص٣٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر:
Gary Wayne Clendennen, Charles Livingstone: a biographical Study, with emphasis on his accomplishments on the Zambezi Expedition, 18581863-, Ph.D Thesis ,The University of Edinburgh, 1978.

(٣) جيمس دفي، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٤) زاهر رياض، استعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ص ١٧٩-١٨١.

بدأت البرتغال بتنفيذ هذا النظام الاستعماري الاستيطاني الجديد منذ عام ١٦١٨، واهتمت بتنفيذه في منطقة الزامبيزي. ومما له دلالته بهذا الشأن، رسالة الملك البرتغال فيليب الثاني Philipe II إلى حاكم بيرا نونو ألفاريس Nuno Alvares لحث المستوطنين على الاستقرار في موزمبيق جاء في نصها: «**نعطي المستوطنين الجدد الإعفاءات والامتيازات ... في مناطق استخراج الفضة والذهب ... ولكن يجب ان تكون هناك رغبة من الشعب لزيادة المستوطنات وزراعة الأراضي**»[١]. وعليه اضطر حاكم المونوموتابا إلى التنازل عن أراضي مملكته بكاملها إلى البرتغاليين بعد صراع مرير مع المملكتين المجاورتين مارفي وكارانجا التي استغلتا ضعف المملكة والضغط البرتغالي، مما أجبره على التنازل إلى البرتغاليين، ولم تمض غير سنواتٍ قليلةٍ على تمكن البرازوس من التوسع وضم ممالك مارفي وكارانجاو في وسط البلاد وجنوبها [٢].

وفي إطار ما تقدم كان دافعاً مهماً للحكومة البرتغاليَّة بأرسال ٢٠٠ شخصا من المتزوجين هم وعوائلهم إلى زامبيزي عام ١٦٣٥، وقد وصف هؤلاء بأنهم من العمال والحرفيين ليؤسسوا مستلزمات الحياة للمستوطنين[٣] -ومن جانبٍ آخر- ونظرا للنقص في أعداد النساء البيض في موزمبيق سعت السلطات البرتغاليَّة إلى ارسال النساء من الاحياء الفقيرة في سفن إلى موزمبيق للزواج من المستوطنين الرافضين فكرة الزواج

(1) Malyn Newitt, A History of Mozambique, P.222.

(2) Malyn Newitt, The Portuguese on the Zambezi: An Historical Interpretation of the Prazo System ,The Journal of African History, Cambridge University Press, Vol.10,No.1,1969,P.71.

(٣) ومن الجدير بالذكر، حالما يصل هؤلاء البرتغاليون إلى أرض موزمبيق تقوم السلطات الاستعماريَّة بإعطائهم الأراضي الزراعية التي تختلف مساحتها من مقاطعة إلى أخرى، ويحصل مع الأرض الزراعية على العديد من الافريقيين الذين يعملون بقوتهم، ويتعهد الحاكم العسكري في المقاطعة بمساعدة المستوطن بجلب الافارقة للعمل في المزارع، الذين يقدر عددهم بأكثر من ١٠٠ افريقي، لم يكونوا اصلا من طبقة العبيد. ينظر:

Malyn Newitt, A History of Mozambique, P.251.

من الأفريقيات، ساعيةً من وراء ذلك إلى انشاء طبقة من البيض في هذه المنطقة المهمة؛ وتحديداً في الزامبيزي[١]. كانت الصلاحيات الكبيرة والنفوذ الواسع لرجال البرازوس، ولاسيما وان عدداً منهم ممن كانوا يعدون من معأرضي الحكومة. وفي الأحوال كافة، كان نفوذهم قد شكل تهديداً للحكومة المركزية في لشبونة، لذا عمدت إلى ادخال تعديل على نظام البرازوس في عام ١٦٧٧، وكانت خطوات تعديل هذا القانون على مرحلتين؛ الأولى، سن قانون عدّ الأراضي المملوكة للمستوطنين البرازوس أراضيَ مملوكةً للملك. والثانية، هي جلب المزيد من المستوطنين البيض البرتغاليين للاستقرار في موزمبيق مع التشديد على التقليل من مساحة الأراضي الممنوحة لهم؛ لضمان عدم تمرد هؤلاء على سلطة لشبونة بعد حصولهم على الثروة والنفوذ[٢].كما شهد القرن السابع عشر تطوراً ملحوظا في نظام البرازوس واتساع نفوذهم، اذ شهد تغيراً مهماً عبر استحداث مجلس بلدي لمالكي البرازوس، ويعد هذا مجلساً غير رسمي لجميع الرؤساء المستوطنين للنظر في المسائل المهمة في عام ١٧٦٣ [٣].

حاولت الحكومة البرتغاليَّة ان تفرض سلطتها الإدارية على مستعمرة موزمبيق، ولاسيما بعد توسع البرازوس في أراضي مملكة مونوموتابا، لكنها كانت اضعف من الاقدام على هذه الخطوة مما جعلها تضطر إلى الاعتراف بالأمر الواقع، وأقرت ما حصل عليه هؤلاء الاقطاعيون أو منحه لهم المونوموتابا من الحقوق والامتيازات واعطتها الصفة الشرعية، ومن ناحية أخرى عمد التاج إلى تقسيم الأراضي الواقعة إلى جنوب الزامبيزي على إقطاعياتٍ صغيرةٍ لا تزيد الواحدة منها على ٥ كم٢ منحها لرعاياه الذين أدوا له أو للدولة خدمات ملموسة، شريطة أنْ يقيم هؤلاء في تلك الإقطاعيات، ويعتنوا بزراعتها وتنميتها، وأنْ يتزوجوا من الاوروبيات اللاتي أقمن بالمستعمرة، ولكن مساحة

(1) Ibid.,P.222.

(2) Malyn Newitt, The Portuguese on the Zambezi: An Historical Interpretation of the Prazo System ,The Journal of African History, Cambridge University Press, Vol.10,No.1,1969, P.72.

(3) Ibid., P.78.

الاقطاعيات، تضخمت على حساب أراضي عددٍ كبيرٍ من رجال البرازوس، بحيث اصبح من الصعب زراعتها أو تعميرها، ولم يتابع أحد تنفيذ هذه الشروط والقوانين المذكور انفاً[١]. ثم اصبح هذا النظام مع مرور الوقت نظاماً اقطاعياً يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ النُّظم الاقطاعية في اوروبا في العصور الوسطى، اذ اصبح سيد المزرعة من البرازوس الحاكم الأعلى، والأمر النَّاهي فيها ولم يكن للسلطات الاستعماريَّة أيُّ دورٍ يذكر، ثم ارتبط هذا النظام الاقطاعي بالرأسمالية التجارية، من خلال عمل كبار رجال البرازوس وسطاء في التجارة مع البرتغال والدول الاوروبية الآخرى[٢].

كان الاستيطان البرتغالي في موزمبيق مقتصراً بادئ الأمر على المجرمين والخارجين عن القانون واللصوص المحكوم عليهم بالسجن، ثم تطور إلى شمول المحكومين بالقضايا السياسية، تحديداً بعد اندلاع الصراع السياسي في البرتغال بين عامي ١٨٢٦ و[٣]١٨٣٤.

(١) جيمس دفي، الاستعمار البرتغالي في افريقية، ت: الدسوقي حسنين المراكبي، مراجعة وتقديم: محمد صبحي عبد الحكيم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ص ١٠٠-١٠١.

(2) B.A.OGOT, General History of Africa-V Africa from the Sixteenth to the Eighteenth Century, Vol. 6, University of California Press, California, 1992,PP. 319321-; Allen Isaacman, The Africanization of a European Institution the Zambezi Prazos, 1750 -1902, The University of Wisconsin Press, States of America, 1972,PP. 17 -23.

(٣) ترجع جذور النزاع في البرتغال إلى مدة احتلال نابليون للبرتغال، فبعد نهاية حكم نابليون تسلم الحكم الملك جون السادس **John VI** خلال الاعوام ١٨١٦-١٨٢٦، وخلال مدة حكم جون السادس تم وضع دستور ليبرالي للبرتغال، وعند وفاته لم يخلف وريث مؤهل للحكم سوى بنت تبلغ سبع سنوات ادى ذلك إلى تشكيل مجلس وصاية عليها عام ١٨٢٧، وفي العام التالي عين عمها ميشيل **Michael** وصيا على بنت اخيه، ومع استلامه للحكم عمل على اضطهاد اللبراليين خلال الاعوام ١٨٢٩-١٨٣٢، مما دفع معظمهم إلى الهرب إلى خارج اسبانيا والبرازيل، ولكن سرعان ما جمعوا قواهم وجهزوا حملة عسكرية عام ١٨٣٣ ادت في نهاية المطاف استسلام ميشيل ودخوله للعاصمة لشبونة في ١٨٣٤ وتنصيب ماريا دا غلوريا **Maria Da Glória** بنت ملك البرتغال باسم ماريا الثانية **Maria II** (١٨٣٤-١٨٥٣)، ينظر:

Antonio Henrique R. De Oliveira Marques, History of Portugal, Columbia

اذ ارسل هؤلاء اتباع النظام الدكتاتوري إلى موزمبيق كمنفيين، وعند ارسال أية مجموعة من الرجال البرتغاليين غير المتزوجين إلى موزمبيق يفرض عليهم الزواج من دار الايتام ويرسلون في سفن إلى موزمبيق [١]، ومع قلة أعداد النساء التي لاتتلاءم مع أعداد الرجال، اعتمد المستوطنون على الأفريقيات كزوجات، ومع هذا الزواج بدأت تظهر طبقة الخلاسيين [٢]The Mulatto layer. وبذلك تكونت هذه الطبقة الاستيطانية من فئات مختلفة من الشعب البرتغالي، وكان يطلق عليهم «**حثالة**» المجتمع أو ما عرفوا به بـ «**المنحطين**» Degrades، مما أضفى عليها تناقضاتٍ كبيرةً نظراً لاختلاف التوجهات؛ لعل من اهمها عدم الشعور بالمواطنة، وبذلك بدأ هؤلاء المستوطنون يصب غضبهم على المواطن الافريقي الأسود المضطهد في أرضه ويسومونه أشدَّ انواع العذاب [٣].

شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نهاية البرازوس، لأسباب عدَّة، يأتي في مقدمتها أن عدداً من رجال البرازوس أصبحوا من الخلاسيين، وهذا الأمر يعني أنَّ هؤلاء لا يمثلون المصالح البرتغاليَّة الاستعماريَّة بل أصبحت لهم مصالحهم الخاصة الممزوجة بين الأصل البرتغالي-الافريقي وبين مصالحهم الخاصة في السيطرة على موزمبيق من جهة، كما أدى استمرار البرتغال بتجارة العبيد إلى افراغ مزارع البرازوس من العبيد، بل أصبح هناك صراع فيما بينهم من أجل السيطرة على عبيد المزارع الآخرى مما ولد صراعات داخلية أسهمت في اضعافهم[٤].

University Press, Publisher New York, 1975,PP.5865-.

(1) Allen Isaacman, Mozambique: The Africanization of a European Institution, The Zambezi Prazos, 17501902-,P.15 ; Malyn Newitt, A History of Mozambique, P.251.

(٢) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ٢٦٩؛ فليب رفلة، الجغرافية السياسية لأفريقية مع دراسة شاملة للدول الأفريقيَّة، تقديم واشراف عز الدين فريد مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٦٥٦.

(3) Malyn Newitt, A History of Mozambique, P.251.

(4) Allen Isaacman, Mozambique: The Africanization of a European

كان إدخال لشبونة ما أطلق عليه حكم الشركات الكبرى لاستثمار الأراضي الزراعية في موزمبيق العامل الحاسم في نهاية نظام البرازوس، وابتدأت بمحاولات زراعة القطن عام ١٨٩٥، بعد نجاح نسبي لهذه التجربة سعت الحكومة البرتغاليَّة إلى منح استثمارات للشركات الآخرى، ومنحتها الأراضي اللازمة لعملها؛ لذا ظهرت ثلاث شركات (موزمبيق ونياسا وزامبيزي) التي أصبحت في عام ١٩٠٠ تشرف على أرضٍ مساحاتها أكثر من ثلثي موزمبيق، ومن الجدير بالذكر أنَّ الشركات الكبرى قد منحت حقوقها في الاستغلال إلى شركاتٍ صغيرةٍ أقلّ إمكانية منها[١]، ومع ظهور هذه الشركات انتهى نظام البرازوس الذي مارس تجارة الرقيق مع السلطات الاستعماريَّة منذ سيطرة البرتغال على موزمبيق.

رابعاً: تجارة الرقيق.

تمكن المستكشفون البرتغاليون الأوائل الذين عُدوا رواداً لتجارة الرقيق من الاتصال بسكان السواحل في غربي أفريقيا، والتودد لهم لإقامة محطات أو مستودعات للمؤن تأخذ منها السفن المبحرة جنوباً حول أفريقيا في طريقها إلى مراكز التجارة الغنية في جزر الهند الشرقية وآسيا ما تحتاج اليه من مؤن؛ وقد مهَّد هؤلاء لعملهم هذا بجلب العبيد إلى المراكز التجارية، ومما يذكر أنَّ الزعماء الأفارقة هم من قاموا بجمع الرقيق عبر الهجمات على الأفريقيين والاستيلاء عليهم ومن ثم بيعهم للأوروبيين، إلَّا أنَّ الأمر تغير مع بداية الاحتلال الأوروبي لأراضي القارة الأفريقيَّة اذ بدأ الاوروبيون يصطادون بأنفسهم العبيد من مواطنهم[٢].

ولعلَّ ما كتبه الرحالة والمستكشفون الأوروبيون بعد عودتهم إلى بلادهم عن عملية الحصول على العبيد في القارة الأفريقيَّة، قد فضح المعاملة السيئة التي تلقاها العبيد من تجار الرقيق، وقد أورد عددٌ منهم معلوماتٍ هامةً منها أنَّ العبد الواحد الذي

Institution, the Zambezi Prazos, 17501902-,P.15.

(١) راشد البراوي، الرق الحديث في افريقية البرتغاليَّة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص٣٧.

(٢) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ٦١.

يصل إلى الساحل هو صيد ١٠ اشخاص في داخل القارة، أي موت ٩ من أصل ١٠ أشخاص بسبب سوء المعاملة ومن الجوع، كما أنَّ القرى أصبحت مخربة نتيجة لعملية «**صيد**» الرقيق، وأنَّ ذلك هيأ الطريق لفتح القارة أمام الرجل الأبيض ونفوذه، كما مهدت كتابات هؤلاء المستكشفين لتهيئة الرأي العام في اوروبا للتدخل في شؤون القارة الأفريقيَّة، وكان هؤلاء العبيد يركبون السفن في الموانئ وعملية وضعهم في السفن فضيعة إذ رُصَّت الأجساد الواحد إلى جوار الآخر من دون أن تتمكن من الحركة، ووصلت نسبة الوفيات في المتوسط إلى ما نسبته ٢٠ أو ٢٥٪ في الرحلة الواحدة[١]، في حين أن عدداً آخر من الكتاب الغربيين انبرى للدفاع عن تجارة الرقيق البرتغاليَّة، منهم الكاتب الإنكليزي السير هاري اج جونستون Sir Harry H Johnston الذي حاول أن يربط هذه التجارة بالجانب الديني على النحو الاتي « **إن العبيد كانوا في البرتغال أحسن حالا ممن في وطنهم الأصلي بأفريقيا فقد استبدلوا حياتهم بين القبائل المتوحشة في أفريقيا حياة افضل في البرتغال الجميلة، كما أنهم كانوا يعاملون كخدم لا كعبيد بالإضافة إلى انهم يلقنون مبادئ المسيحية والمذهب الكاثوليكي** »[٢].

وفيما يتعلق بمستعمرة موزمبيق، كانت الأقلّ تضرراً من تجارة الرقيق في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بسبب اهتمام البرتغال بتجارة الرقيق من غرب أفريقيا وليس من شرقها، بسبب وجود شبكات من تجار الرقيق في انغولا (مملكة الرقيق)، ولاسيما من الزعماء الافريقيين، وكذلك أن المناطق الداخلية في موزمبيق كانت مجهولةً بالنسبة للبرتغاليين، حتى ذلك الوقت، ولاسيما في مناطق وجودهم في الزامبيزي وغيرها من المناطق الداخلية.

---

(١) فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف –الاستغلال–الاستعمار، العلم والايمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٨٩.

(2) Harry H. Johnston ,a History of the colonization of Africa ,Cambridge at the University Press, Cambridge ,1913,P.30;

شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص١٥٦.

لكن هذ الأمر تغير مع بداية الضغط البريطاني لتحريم هذه الظاهرة[١]، إذ عقدت بريطانيا معاهدتين مع البرتغال للحد من الاتجار بالرقيق بين عامي ١٨١٥ و[٢]١٨١٧. وعليه عملت البرتغال على نقل مركز جلب العبيد من انغولا المراقب من السفن البريطانية إلى موزمبيق، فأصبح ميناء كوليماني مصدراً مهماً لتجارة الرقيق[٣]. وهذا الأمر يعني حدوث تحولٍ كبيرٍ في مسار تجارة الرقيق من غرب أفريقيا إلى شرقها.

في ذلك الحين، سعى رجال البرازوس إلى جمع العبيد للعمل في مزارعهم، وكانت النظرة السائدة أنَّ الاقطاعي الذي يملك أكبر عددٍ من الرقيق يعني أن له مكانة أكبر في المجتمع الزامبيزي.

وعمل في المزارع أيضا الفلاحون الذين ارتبطوا بأرض البرازوس وحصل هؤلاء فقط على قوتهم، ودفعوا ضريبة الرأس لسيدهم، لكن هذا الأمر تغير، نظرا للأرباح الكبيرة التي جناها البرازوس من بيع العبيد، فبدأت أفواج العبيد تباع في مراكز التسويق الساحلية، وشهد نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اهتماماً بتجارة الرقيق من موزمبيق اذ قدرت الإحصاءات أنه في المدة ما بين عامي ١٧٨٠ و١٨٠٠ صُدر نحو ١٠ الاف من الرقيق سنويا إلى قارة أمريكا الجنوبية، وارتفع هذا العدد إلى ١٥ الفاً ثم إلى ٢٥ الفاً عند صدور قوانين الغاء تجارة العبيد في بريطانيا عام ١٨٣٢، ثم في بقية الدول الاوروبية تباعا[٤]. لكن في موزمبيق لم يطبقها البرتغاليون واستمرت

(1) Malyn Newitt,A Short History of Mozambique, Oxford University Press, Oxford University,2017, PP.9798-.

(٢) ومن الجدير بالذكر، تُعد جزيرة ساوتومي Saotome مركزا لتجارة الرقيق البرتغاليَّة في أفريقيا، اذ عملت السلطات البرتغاليَّة على جمع العبيد من كل انحاء أفريقيا في هذه الجزيرة، ثم تقوم بنقلها إلى مراكز البيع في اوروبا وأفريقيا. ينظر: شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٥٨.

(3) Malyn Newitt, A History of Mozambique ,PP. 249 - 251.

(٤) بدأت في بريطانيا أولى الحملات الإعلامية لإنهاء تجارة الرقيق، وكانت أولى هذا الجمعيات ما اطلق عليه «جمعية مكافحة الرقيق» عام ١٧٨٣، وقد أسهمت جهود عضو البرلمان البريطاني وليم

هذه التجارة المربحة للحكام البرتغاليين في العمل لغاية عام [١] ١٨٥٠، عندما وجهت بريطانيا النقد الشديد للبرتغال بسبب تجارة الرقيق في موزمبيق، وكذلك لترك موزمبيق من دون أدنى متطلبات الحياة للمواطن الافريقي[٢]، فصدر عقب ذلك مرسوم ملكي بإلغاء جميع أنواع تجارة الرقيق في المستعمرات البرتغاليَّة في عام ١٨٥٨، تدريجيا في غضون عشرين عاماً[٣].انتقلت البرتغال من تجارة الرقيق بعد تحريمه إلى استخدام الافريقيين في العمل الاجباري، وكذلك بإرسال الموزمبيقيين للعمل في جنوب أفريقيا مقابل حصولها على أموالهم.

خامسا: قوانين العمل الاجباري.

لم تكن قوانين الغاء تجارة العبيد في المستعمرات البرتغاليَّة رادعاً للسلطات الاستعماريَّة لإلغاء سياستها في استغلال المواطن الافريقي أبشع استغلال، اذ استمرت السلطات الاستعماريَّة بتجارة العبيد تحت مسمىً آخر أكثر مقبوليةً لروح العصر الحديث، هو إرسال العمال للعمل في جنوب أفريقيا تحت مسمى «**هجرة العمال الحرة**»، على وفق قانون العمل الذي صدر في عام[٤] ١٨٧٨،وهذا الأمر سوَّغه أحد الباحثين صدر بسبب

ويلبرفورس **William Wilberforce** في اصدار البرلمان تشريعاً بإنهاء تجارة الرقيق، كما أصدرت الحكومة البريطانية قانوناً وضعت فيه قيوداً معينة على تجارة الرقيق، وفي عام ١٨٣٣ صدر مرسوماً يحرم تجارة الرقيق في جميع انحاء دول الكومنويلث. وفي فرنسا أصدر نابليون الثالث مرسوم يحرم تجارة الرقيق في ١٨٦٤ . اما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد صدر قانون تحريم الرقيق عام ١٨٠٧ وفي هولندا عام ١٨١٤ . ينظر: شوقي الجمل، المصدر السابق، ص ٨٦.

(١) جميس دفي، الاستعمار البرتغالي في افريقية، ت: الدسوقي حسنين المراكبي، مراجعة وتقديم محمد صبحي عبد الكريم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٠٣ .

(٢) جيمس دفي، البرتغال في افريقية، ص ص ٨٣-٨٤.

(3) Ronald H.Chilcote, Portuguese Africa: The Modern Nations in Historical Perspective, Prentice-Hall, Inc Press, New Jersey, 1967,P.12.

(٤) شهدت الأعوام اللاحقة تعديل هذا القانون بسبب مساوئه الذي اباح لرب العمل استغلال العامل الافريقي، فصدر في عامي ١٨٩٩ و١٩١١ تعديلان على القانون، لمزيد من التفاصيل ينظر:

النقص في رأس المال البرتغالي والخوف من الاستثمار في موزمبيق في المجالات المختلفة، مما يعني أن النظام الاستعماري البرتغالي افتقر إلى القدرة على تنظيم الإنتاج، بما تحتويه المستعمرة من موارد؛ لذا فقد تكدَّست لديه الايدي العاملة العاطلة عن العمل وجاء هذا القانون للإفادة من هذه الثروة التي تجمعت بين يديه(١).

على وفق هذا النظام المتبع، قامت السلطات البرتغاليَّة بجمع الرجال العاطلين عن العمل، وإرسالهم إلى مراكز العمل في جنوب أفريقيا وإلى خارج القارة الأفريقيَّة، (وتمثل فرنسا احدى مراكز العمل التي تأخذ العمال من موزمبيق للعمل في المزارع)، وتعد ولاية الترانسفال في جنوب أفريقيا الأكثر استخداماً وطلباً للعمال الموزمبيقيين لمدة طويلة(٢).

فمنذ عام ١٨٩٥ وشركة المناجم في الترانسفال ترسل اشخاصاً إلى موزمبيق لجمع العمال. ولكن بعد عام ١٩٠٩ نُظم اتفاق رسمي لجمع العمال من موزمبيق للعمل في المناجم، ووصل عدد القوى العاملة التي توافرت في موزمبيق في بعض المراحل إلى ٦٠٠٠٠٠ عاملاً منهم ٤٠٠٠٠٠ عاملاً قاموا بالعمل في جنوب أفريقيا. ويتم جمع العمال بوساطة «**رابطة ويتووترز راند للعمال المحليين**» Witwatersrand Native Labour Association(WNLA) (٣) (الممثل الرسمي لقطاع التعدين في جنوب أفريقيا) التي من مهامها جمع العمال قليلي الاجر (غير الحرفيين) من موزمبيق(٤).

جيمس دفي، البرتغال في افريقية،ص ص ١١٤-١١٦.

(1) Ruth First, Black Gold the Mozambican Miner, Proletarian and Peasant, the Harvester Press, 1983, P.12.

(2) Malyn Newitt,A Short History of Mozambique,P.106.

(٣) ويتووتر راند: منطقة في ولاية الترانسفال، وتعرف **The Rand** حيث اكتشف الذهب فيها عام ١٨٨٦، تنتج الان حوالي ٣٣٪ من ذهب العالم ومدنها الرئيسية جوهانسبورج/ جرمستن/ بينوني. ينظر: Collins Concise Encyclopedia, London, Peerage Books, 1985,P.612.

(٤) لمزيد من التفاصيل ينظر:

أما الفوائد التي جنتها البرتغال من قانون العمل وإرسالها العمال للعمل في جنوب أفريقيا فتتمثل بالفائدة غير المباشرة، هي الأكبر، عبر فرض ضرائب على استخدام ميناء لورنسو ماكيز والسكك الحديد من تجارة المرور- والفائدة المباشرة الأكثر أهمية التي جنتها الحكومة فهي بحصولها على نصف راتب العامل، ويتم الحصول عليها بالذهب وبسعر صرف ثابت [١] كما حصلت على ١٠ شلنات رسم جواز و٥ شلنات رسوم تجديد العقد و٣ مقابل العقد من كلِّ شخصٍ شهرياً، وشلن من صاحب العمل[٢]. بالمقابل أثار هذا القانون واتفاقيات البرتغال مع جنوب أفريقيا على ارسال العمال بين عامي ١٨٩١ و١٩٠١، المستوطنين البيض في موزمبيق، لأنه على وفق هذا القانون فقدوا كثيراً من العمال، وازداد هذا الغضب بعد حصول البرتغال على موارد ماليةٍ كبيرةٍ من هذا القانون، مما حدا بها إلى توسيع رقعة الاتفاق بعقدها اتفاقاً آخر مع روديسيا الجنوبية لإرسال ٢٥٠ الف عاملاً سنويا للعمل في مناجم الفحم، وفرض استخدام روديسيا الجنوبية للخط الحديد بيرا-سالزبوري، مما أسهم في حصول البرتغال على المزيد من الأموال[٣].

شهدت الأعوام اللاحقة استمرار البرتغال بسياستها الرامية إلى جمع أكبر قدرٍ من الأموال لدعم خزانتها في لشبونة، عبر استمرار ارسال العمال إلى جنوب أفريقيا[٤]، عبر

Simon E. Katzenellenbogen, South Africa and Southern Mozambique: Railways, Labour and Trade in the Making of a Relationship, Manchester University Press, Manchester, 1992.

(1) Allen Isaacman and Barbara Isaacman, Mozambique from Colonialism to Revolution, 19001982-,Westview Press, Boulder,1983,P.32; Malyn Newitt,A Short History,PP.114115-.

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الأفريقيَّة من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٥، ص ٩٤.

(3) Allen Isaacman and Barbara Isaacman, Mozambique , P.33.

(٤) ومما يذكر، ان عدد العمال الموزمبيقيين الذي عملوا في مناجم جنوب أفريقيا، بلغ ٦٣٥ ,٣٨ عام

تعديل القوانين والاتفاقيات التي تحكم ذلك، اذ سارع أنطونيو دي أوليفيرا سالازار Ant**ó**nio de Oliveira Salazar[١] مع بدء تسلمه منصب وزير المالية، بإصلاح الأمور المالية في البلاد عام ١٩٢٦، إلى عقد اتفاقٍ جديدٍ مع جنوب أفريقيا في ١٩٢٨ للحصول على مكاسب مالية سواء بزيادة عمولة البرتغال أو عبر إدخال نصوصٍ تضمن لها تصدير منتجات الترانسفال عبر خطوط سكك الحديد إلى ميناء لورنسو ماركيز، وعدل هذا الاتفاق أكثر من مرةٍ في الأعوام ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٧٠[٢].

أما النوع الثاني من استغلال العامل الموزمبيقي فيتمثل بقانون العمل الاجباري الذي صدر أول الأمر في ١٨٩٩، وقد نص القانون على «**جميع السكان في الخارج يخضعون لالتزامات أخلاقيةٍ وثانوية للسعي للحصول على تلك الأشياء على أن يحصلوا**

١٩٠٢، ارتفع العدد إلى ٧٣,٩٢٤ عاملا في عام ١٩٣١، ثم ارتفع العدد إلى ١٠٠,٢٠٠ عاملاً في عام ١٩٦١. ينظر:
Barry Munslow, Mozambique: The Revolution and its Origins, Longman Press, London,1983, P.34; Allen Isaacman and Barbara Isaacman Mozambique ,PP.33 -34.

(١) انطونيو دي اوليفيرا سالازار:ولد في عام ١٨٨٩، درس في المدارس الكاثوليكية ترك التعليم الديني والتحق بكلية الحقوق في جامعة كويمبرا للمدة ١٩١٠-١٩١٤، وتخصص بالسياسة المالية والاقتصادية، انتخب عضوا في مجلس البرلمان عام ١٩٢٥ لكنه سرعان ما استقال بسبب المهاترات السياسية، في عام ١٩٢٦،ثم اختير في العام نفسه من قائد الانقلاب أوسكار كارمونا Óscar Carmona لشغل منصب وزير المالية، وفي عام ١٩٣٢ أصبح رئيساً للوزراء وحكم حكماً ديكتاتورياً وبقي في الحكم حتى عام ١٩٦٨ بسبب اصابته بجلطة دماغية، توفي في عام ١٩٧٠،للمزيد ينظر:
Prem Poddar and Others, a Historical Companion to Postcolonial Literatures: Continental Europe and Its Empires, Edinburgh University Press, Edinburgh, 2008, PP.490- 491.

(٢) تشير التقديرات إلى أن ١٩،٠٠٠ الف عامل كانوا يعبرون سراً سنويًا إلى روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا خلال خمسينيات القرن العشرين للبحث عن عمل. ينظر: ماهر عطية شعبان محمد، الحركة الوطنية في موزمبيق من الحرب العالمية الأولى إلى الاستقلال ١٩١٤-١٩٧٥، أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات الأفريقيَّة (قسم التاريخ)، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ٧٨ .

عليها من خلال العمل «،وقد وضع القانون الصلاحيات للحكام المحليين لتحديد من كان عاطلا للعمل الجبري، وفرض القانون على الرجال من اعمار ١٨ إلى ٥٠ عاما العمل ستة شهور من السنة، وكذلك فرض على المحكومين بالجرائم العمل الاجباري، وقد يكون هذا العمل خارج موزمبيق نفسها[١].أصبح هذا القانون محط سخط الموزمبيقيين ومثار إدانة دولية؛ لذا فعند أعتاب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ عملت البرتغال على اصدار القانون الأول الذي خفف من استغلال المواطن الافريقي واستثنى المتحضرين(الذين يجيدون اللغة البرتغاليَّة ويعيشون الحياة البرتغاليَّة) من شروط العمل الاجباري. ثم صدر قانون عام ١٩٢٦ الذي كان أكثر تقييداً لشروط العمل الاجباري والذي خصص الأعمال ذات الطبيعة الحيوية أو العمل لصالح الدولة (بتشييد الطرق والمواصلات وغيرها من الاعمال)، وبذلك فقد أخرجت استغلال العامل الافريقي من العمل في مزارع المستوطنين تحت حجة العمل الاجباري[٢] لكن القانون استمر باستغلال المواطن الافريقي على أساس أن العمل الاجباري يعد عملاً تأديبياً فرض على كل افريقي لا يسدد الضرائب المستحقة عليه، وهو اقسى أنواع العمل الاجباري، ويمتد لمدة خمس سنين[٣].

يؤكّد المؤرخ البريطاني جاك ووديس Jack Woods أن العمل الاجباري الذي اقره البرتغاليون لا مفر منه، سواء للاذعان للسخرة، أم لقبول الاستخدام في جنوب أفريقيا، وجاء في دراسةٍ له «**أن الافريقي الذكر في موزمبيق كان عليه أن يختار بين العمل لدى الاوروبيين في موزمبيق، أو لدى الأوروبيين في الترانسفال، فلم يكن أمامه اختيار ثالث. أما من يظلون في قراهم فيكونون عرضة للسخرة وكانوا يؤدون ذلك فقط على**

(1) Allen Isaacman and Barbara Isaacman, Mozambique ,P.34.

(٢) ماهر عطية شعبان محمد، المصدر السابق، ص ص ٧٧-٨٠.

(٣) خلف عبيد الدليمي، الموقف الأمريكي-السوفيتي تجاه الحرب الاهلية في الانكولية (١٩٧٥-١٩٩١)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٧.ص ٢١.

انه مخاطرة محسوبة»[١]. وفي السياق نفسه، أثار الصحفي البريطاني باسل ديفيدسون Basil Davidson في مقدمة لأحد كتب المناضلين الافريقيين انه «**بالرغم من القوانين الصورية التي تقوم بتحريم العمل الاجباري، وبالرغم من جميع التصريحات القائلة بعدم مشروعيته، تمارس حكومة سالازار نظام السخرة بحد السوط والعصى والنار أيضا**»[٢].

وعند العودة إلى إعداد العمال، المهاجرون أم المشاركون في العمل الاجباري، فان اعدادهم تفوق ما نسبته ٧٠٪ من الرجال البالغين، مما ولّدَ مشكلات اجتماعية كبيرة في البلاد[٣] لعل أبرز هذه المشكلات الاجتماعية انتشار البغاء في موزمبيق بسبب ذهاب الرجال للعمل في الدول المجاورة أو على وفق العمل الجبري، مما سهل للسياح، ولاسيما من جنوب أفريقيا ممارسة الجنس مع الأفريقيات بحرية تامة نظرا لأنه محرم بموجب قوانين الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وذكرت الإحصاءات أن عدد النساء اللواتي مارسن البغاء في العاصمة قدر بـ ٣٠ الف[٤].

شهد عام ١٩٣٠ صدور قانون العمل الجديد الذي ألزم جميع الرجال الأفارقة العاطلين عن العمل على وفق رؤية الحكومة البرتغاليَّة، بالعمل كعمال متعاقدين لمدة ستة أشهر على الأقلّ في السنة، اما أرباب العمل في القطاع الخاص وفي القطاعات الإدارية فعليهم دفع ضرائب لعدم تشغيلهم المشمولين بقانون العمال المتعاقدين، وعلى كل موزمبيقي أن يحمل معه دفتراً مسجلاً فيه آخر تاريخ عمل فيه كعامل متعاقد. عدّل هذا القانون في عام ١٩٤٢ من خلال تبيان من كان هو العاطل عن العمل على وفق التفسير الجديد لحكومة لشبونة الذي شمل جميع الرجال في عمر بين ١٨ و٥٥ عاماً

---

(١) مقتبس في: جاك ووديس، جذور الثورة الأفريقيَّة، ترجمة وتعليق احمد فؤاد بلبع، راجع الترجمة عبد الملك عودة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٤٤.

(٢) مقتبس في: خديجة صفوت، ستار الصمت حول أفريقيا البرتغاليَّة، مطبعة التقديم، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٣٠.

(٣) جاك ووديس، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(4) Allen Isaacman and Barbara Isaacman, Mozambique,P.49.

الذين لم يعملوا في جنوب أفريقيا أو روديسيا الجنوبية، أو ممن لا يمارسون زراعة القطن، أو ممن لديهم مزارع خاصة فيها ما لا يقل عن ٥٠ رأس من الماشية، وهذه الشروط المبالغ فيها غير موجودة لدى كثيرين من أبناء موزمبيق، فتم تسويقهم نحو العمل الاجباري دون مراعاة احوالهم الاجتماعية والاقتصادية[١]. لم تكتف البرتغال بإصدار القوانين التي اضطهدت بها العمال الموزمبيقيين بل عمدت إلى اصدار قوانين جديدة، وبالذات بعد تسنم سالازار رئاسة الوزراء في عام ١٩٣٢ ومحاولة اصلاح الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في البرتغال عبر الاستغلال الأمثل لمستعمراتها في أفريقيا، فقد أصدرت حكومة لشبونة قرارات وقوانين لفرض زراعة القطن على الفلاحين في موزمبيق[٢]، مما سبب زيادة اهتمام البرتغال بصناعات الغزل والنسيج، وهذا يعني زيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية مما يوثر على ميزانيتها، وكانت قد سبق لها ان شجعت على زراعة القطن مع بداية العهد الجمهوري بين عامي١٩١٠-١٩٢٦[٣] لكنه لم يحُسن الإنتاج لغاية استلام سالازار الحكم وادخاله برامج خاصة للاهتمام بزراعة القطن، والثابت، تمت زراعة ما يقارب ٢٦٧٠كم٢ بالقطن وعمل فيها نحو ٧٩١ الف عامل. كان معظم زراعة القطن في المناطق الشمالية، ولاسيما في مقاطعة نامبولا فان انتاجها شكل ما نسبته ٢٠٪ من مجموع القطن المنتج. وبذلك اشارت التقديرات إلى ارتفاع كمية القطن التي

(1) Ibid., PP. 3334-.

(2) Allen Isaacman and Barbara Isaacman, Mozambique,P.37.

(3) Manne Pitcher, Sowing the Seeds of Failure: Early Portuguese Cotton Cultivation in Angola and Mozambique, 18201926-, Journal of Southern African Studies Vol. 17, No. 1,1991, PP.43 -44.

لمزيد من التفاصيل ينظر:

Allen Isaacman, Cotton is the mother of poverty peasants, work, and rural Struggle in Colonial Mozambique, 19381961-, Heinemann Press, London, 1996, PP.137- ;Jeanne Marie Penvenne, African Workers and Colonial Racism Mozambican Strategies and Struggles in Lorenzo Marques, 1877-1962, Witwatersrand University Press. London, 1995.

حصلت عليها البرتغال من موزمبيق في عام ١٩٣٨ إلى نحو ما نسبته ٣٩٪ ثم ارتفع هذا المؤشر في عام ١٩٥٠ إلى نحو ما نسبته ٥٠٪ من مجموع القطن البرتغالي(١). وقد عد العمل بزراعة القطن من ابشع اشكال الاستغلال للأفريقي، اذ كانت السلطات الاستعماريَّة تجبر المزارعين الذين يملكون مزارع خاصة على بيع محصولهم إلى السلطات الاستعماريَّة بنصف الأسعار العالمية. ويذكر احد الشيوخ كيف كانت السلطات البرتغاليَّة تجبرهم على زراعة القطن بالقول» **اذا رفضنا زراعة القطن فسوف نعتقل ونضرب ونرسل إلى أماكن أخرى للعمل على وفق قانون العمل الاجباري**»، كما كانت النساء يرسلن للعمل في هذه المزارع على وفق قانون العمل الاجباري «**أكثرهن يتعرضن للاغتصاب**» على حد تعبير احد الباحثين(٢).

سادساً: نظام الإدارة البرتغالي.

حكمت البرتغال موزمبيق منذ بداية احتلالها للسواحل في عام ١٥٠٥ حكما عسكريا، تولاه احد القادة العسكريين من قادة البحرية، واستمر هذا النظام حتى عندما بدأت بالتوسع في السيطرة على المناطق الداخلية في موزمبيق وعدم الاكتفاء بالسيطرة على المناطق الساحلية، وبذلك أصبحت موزمبيق مستعمرة تابعة إلى الحاكم العام في جوا(٣)، إلا أن انحسار المستعمرات البرتغاليَّة بسبب المنافسة الاوروبية دفع الحكومة البرتغاليَّة للاهتمام بمستعمرة موزمبيق بشكل كبير، وقررت فك ارتباطها إداريا عن

(1) Malyn Newitt, A History of Mozambique,PP.454456- ; Allen Isaacman, Cotton is The Mother of Poverty Peasants, Work, and Rural Struggle in Colonial Mozambique, 19381961-,PP.152 -159.

(2) Allen Isaacman and Barbara Isaacman, Mozambique, P.41.

(٣) جوا: احدى أصغر ولايات الهند من حيث المساحة، تقع في جنوب غرب الهند مطلة على المحيط الهندي، سيطرت عليها البرتغال منذ القرن السادس عشر ولغاية ١٨كانون الاول ١٩٦١ عندما استعادتها القوات الهندية من القوات البرتغاليَّة بعد حرب دامت يوم واحد فقط . ينظر: ماهر عطية شعبان محمد، المصدر السابق، ص ٤٤.

جوا، وارتبطت بوزارة المستعمرات البرتغاليَّة بشكل مباشر في عام١٧٥٢ [١]. كان هذا النظام الإداري الذي اتبعه البرتغاليون في موزمبيق يعاونهم العديد من المستوطنين البيض وكثير من الهنود الذين وصلوا إلى موزمبيق للعمل في التجارة أو في المؤسسات الحكومية بصفة اداريين لإتقانهم القراءة والكتابة، كما كان هناك العديد من الافارقة السود يساعدون البرتغاليين في إدارة شؤون البلاد[٢]. وقد حاولت الحكومة البرتغاليَّة في نهاية القرن التاسع عشر اصلاح الأوضاع المتردية في نظام حكمها الاستعماري في موزمبيق عبر ارسال لجنة برئاسة وزير المستعمرات انطونيو اينش Ant**ó**nio Enes في عام ١٨٩٢، وقد اقترح التقرير الذي اعدّه انز، بعد عودته إلى لشبونة، أهمية اصلاح نظام الحكم الاستعماري عبر اختيار حاكم المستعمرة من الاكفاء وذوي السمعة الطيبة، ونصح بان يتم تطوير نظام الادارة في كل مستعمرة حسب ظروف المستعمرة الخاصة. كما أشار إلى أهمية دور الهنود والأجانب في الحفاظ على التطور الحاصل في موزمبيق، وطالب برفع الشك في نوايا هؤلاء الهنود في العمل والتجارة، ودعا إلى فتح أبواب البلاد للاستثمار الأجنبي، وإلغاء فكرة وجود الشركات لاستغلال الأراضي الزراعية؛ كما ناشد حكومته بضرورة إخضاع اعمال رجال الارساليات إلى الفحص الدقيق لكي لا يتجاوزوا مهامهم الأساسية بنشر المسيحية والتعليم والخدمات الطبية[٣].بقيت هذه التوصيات حبرا على ورق. أسهم تغير نظام الحكم في لشبونة في عام١٩١٠ [٤]

(1) R. S. James, Mozambique, Chelsea house publishers Press, Philadelphia, 1999,P.43.

(٢) شوقي الجمل، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تغير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري بعد اندلاع ثورة ٥ تشرين الأول ١٩١٠، (اطلق على هذا العهد اسم «الجمهورية الأولى» الذي استمر لغاية اندلاع ثورة القرنفل عام ١٩٧٤)، اندلعت الثورة بتخطيط من الحزب الجمهوري البرتغالي الذي وجد ان سبب سوء أوضاع البلاد النظام الملكي والصراع على العرش بين أبناء العائلة المالكة. للمزيد ينظر:

Douglas L. Wheeler, The Portuguese Revolution of 1910, The Journal of Modern History ,The University of Chicago Press, Vol. 44, No. 2,1972,PP. 172 -194 .

في ادخال تغيرات على نظام الإدارة البرتغالي في المستعمرات يتماشى مع رؤيا الحكم العسكري الدكتاتوري الجديد[١]، لذا فقد اعتمد النظام الجديد أسلوباً جديداً ربط جميع المستعمرات بوزارة المستعمرات مع إعطاء الصلاحيات للوزير لإدارة المستعمرات واستمر هذا النظام حتى عام١٩٣٠ [٢]، وكان من اختصاصها تعيين الحكام العامين للمستعمرة، وامتلاك جميع السلطات، ولاسيما ما يتعلق بالاتفاق مع الدول الأجنبية وعقد القروض التي تحتاج إلى ضمانات، ومنح الامتيازات. ولوزير المستعمرات حق التشريع بقرارات في أمور سياسة المستعمرة[٣] وعاون وزير المستعمرات مجلسان: المجلس الاستشاري الأعلى للمستعمرات والمؤتمر العام للمستعمرات. وللوزير حق تعيين أعضاء المجلس الأول الذي تكون من حكام المستعمرات المستمرين بالمنصب الذين صادف وجودهم في العاصمة، وموظفي الوزارة المحالين على التقاعد ويختص بالشؤون المالية والزراعية[٤]. اما بشأن المجلس الثاني فكان يعقد في لشبونة كل ثلاث سنوات مؤتمر عام لحكام المقاطعات وكان الوزير من يضع جدول أعمال المؤتمر لمناقشة الأوضاع في المستعمرات، ولاسيما في التشريعات[٥]. وقد غير هذا القانون صفة الحاكم العام لمستعمرة موزمبيق اذ اصبح الحاكم مدنياً وليس عسكرياً كما في السابق، وعلى وفق هذا القانون عاونَ الحاكم العام في موزمبيق مجلس استشاري وعدد من الموظفين[٦].

شهدت الساحة السياسية في البرتغال في الأعوام اللاحقة لقيام النظام الجمهوري اضطراباً كبيراً في السياسة الداخلية، اذ شهدت المدة بين ١٩١٠ إلى ١٩٢٦ كثيراً من

(1) Malyn Newitt, A Short History of Mozambique,P.116.

(٢) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٣) احمد يوسف القرعي، البرتغال وخديعة الحكم الذاتي في المستعمرات الأفريقيَّة، «السياسة الدولية»، العدد٣٣، ١٩٧٣، القاهرة، ص ص ١٤٤-١٤٥.

(٤) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٥) احمد يوسف القرعي، البرتغال وخديعة الحكم الذاتي في المستعمرات الأفريقيَّة، ص ١٤٥.

(٦) شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ٧٥.

الأحداث والتقلبات والتغيرات في سدة الحكم[١]، وكان من الطبيعي، أن تنعكس تلك التطورات على موزمبيق، ولاسيما سوء الإدارة فيها[٢]، وبالذات في سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ودخول البرتغال الحرب إلى جانب «**دول الوفاق**» في اذار ١٩١٦، مما سبب غضب المانيا التي هاجمت شمال موزمبيق انطلاقا من تنجانيقا وكبدت القوات البرتغاليَّة خسائر كبيرة بالأرواح دفع ثمنها الأفارقة الذين عملوا بصفة جنود في الجيش البرتغالي[٣]، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى إرسال قواتها إلى سواحل موزمبيق في محاولة لدعم الجيش البرتغالي المتعثر في الحفاظ على شمالي موزمبيق من ضربات القوات الألمانية [٤]، وكان من الطبيعي ان تلقي هذه الاحداث بظلالها على نظام الإدارة البرتغاليَّة في موزمبيق والخدمات التي تقدم للمواطن الافريقي المسلوب حقوقه كلها في بلاده، مما اسهم بشكل كبير في زيادة العناء للموزمبيقيين.

كان اتساع نفوذ سالازار قبيل استلامه للحكم في البرتغال سبباً رئيساً في ادخال كثير من الإصلاحات الإدارية في البرتغال[٥]ومستعمراتها في أفريقيا[٦]، ولعل من اهمها

---

(١) شهدت هذ المدة تشكيل وسقوط ٤٤ وزارة بمتوسط كل وزارة ٤ أشهر، واحدها استمرت ١٢ ساعة فقط. ينظر: الطاهر احمد مكي، البرتغال من سالازار إلى كايتانو، «السياسة الدولية»، العدد ١٦، ١٩٦٩، ص ١٠٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر:
Sarah Bradford, Portugal, Thames and Hudson Ltd Press. London, 1973,PP.7379-.

(3) Malyn Newitt,A Short History of Mozambique,P.116.

(٤) روبرت غيرواث وايريز مانيلا، حروب الامبراطوريات ١٩١١ و١٩٢٣، ت: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٦، ص ص ٣٣٦-٣٤٩.

(٥) لمزيد من التفاصيل ينظر:
Neil Bruce, Portugal the Last Empire, John Wiley & Sons Press, New York, 1975, PP.24 - 64.

(٦) لمزيد من التفاصيل ينظر: Barry Munslow ,Op.Cit., PP.34-43.

إنهاء الازمة الاقتصادية في البرتغال التي عانت منها البلاد بسبب الازمة الاقتصادية العالمية(١٩٢٩-١٩٣٢) وذلك بالاعتماد على المستعمرات الأفريقيَّة، وعليه صدر قانون المستعمرات لعام ١٩٣١[١]، فقد أصبح النظام السياسي في البرتغال يتكون من(الجمعية الوطنية، مجلس الوزراء، وزارة ما وراء البحار). تألفت الجمعية الوطنية من ١٢٠ عضواً ٣منهم لموزمبيق و٤ لانغولا، وفيما يتعلق بوزارة شؤون ما وراء البحار فكانت مسؤولة عن كل شيء يتعلق بالمستعمرات، والسلطة العليا في المستعمرات ممثلها حاكم عام يعينه مجلس الوزراء بناء على توصية وزير شؤون ما وراء البحار لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وحرم عليه ممارسة أي نشاط اقتصادي داخل المستعمرة، وإلى جانب الحاكم مجلس تشريعي ذو سلطات استشارية محدودة مكون من المستوطنين ويكون المجلس من ٢٤ عضواً ١٦ منتخبين و٨ معينين من الحاكم[٢]، كذلك يوجد مجلس الحكومة وهو اشبه بوزارة استشارية، كان يجتمع كلما دعا اليه الحاكم العام، وظيفته اعداد الميزانية السنوية[٣]. وفي الأحوال كافة، أكد القانون على أن موزمبيق وبقية المستعمرات البرتغاليَّة جزء من الدولة الام البرتغال ولذا لا يمكن انفصالها عن البرتغال، وإلغاء الشركات الاستثمارية في موزمبيق[٤]، وقد أدخلت البرتغال عدداً من التعديلات على هذا القانون في الاعوام ١٩٣٣ و ١٩٣٥ و ١٩٤٥، لكنها لم تختلف من حيث المضمون عن استغلال المواطن الافريقي وعدم إعطائه أياً من حقوقه سواء في العيش الكريم ام في المشاركة الاسمية في إدارة البلاد، واقتصر الأمر على المستوطنين البيض[٥].

لو تأملنا جيدا في بعض بنود هذا القانون لوجدنا ان القانون لم يغير شيئاً من أحوال

(١) احمد يوسف القرعي، البرتغال وخديعة الحكم الذاتي في المستعمرات الأفريقيَّة، ص ١٤٥.

(٢) جان زجلر، مناهضة الثورة في أفريقيا، ترجمة مارسيل عبسي، مراجعة اديب الجمي، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة، دمشق، ١٩٦٧، ص ١٦٨.

(٣) راشد براوي، الرق الحديث في أفريقيا البرتغاليَّة، ص ص ٨١-٨٥.

(٤) ماهر عطية شعبان محمد، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٥) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ١٨٥.

المواطن الموزمبيقي، كما ان حق تمثيل موزمبيق في حكومة لشبونة اقتصر على المستوطنين البيض البرتغاليين في موزمبيق، وهذا سلب حتى الحق الصوري للشعب الموزمبيقي بوجود ممثل حقيقي عنه ينقل رؤاه إلى لشبونة. وفي واقع الأمر، كان استمرار سالازار في الحكم في البرتغال، يعني استمرار السيطرة الاستعماريَّة البرتغاليَّة على المستعمرات ،ولاسيما في موزمبيق، لكن هذا

الخاتمة:

لا يعني ان البرتغال لم تواجه ضغوطاً دولية من أجل إنهاء السياسة الاستعماريَّة، مما حدا بسالازار تأكيد سيطرته الاستعماريَّة بمصادرة حقوق وحريات الشعوب الأفريقيَّة بإصدار قانون إدارة المستعمرات لسنة١٩٥١ [١]، الذي جعل من البرتغال ومستعمراتها وحدة سياسية واحدة، وقد صاغ سالازار بنفسه هذا القانون[٢]، ومن اهم بنوده، انه لم تعد المستعمرات البرتغاليَّة في أفريقيا مستعمرات بل ورد في القانون انها مقاطعات برتغاليَّة فيما وراء البحار[٣]، وهذا الأمر كان للخروج من الضغط الدولي على البرتغال، ولاسيما بعد صدور قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإنهاء الاستعمار وفرضت على الدول الاستعماريَّة القيام بتطوير المستعمرات التي تقع تحت سيطرتها لكي تكون قادرة على حكم نفسها في مدة أقصاها عام١٩٦٠ [٤].

---

(١) قسمت موزمبيق بموجب القانون، على اربع ولايات هي: نياسا، زامبيزيا، مانيكا وسوفلا، لمزيد من التفاصيل ينظر: جان زجلر، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٢) محمد هنائي عبد الهادي، المصدر السابق، ص ١١٤.

(٣) استمر هذا القانون حتى استقلال موزمبيق ١٩٧٥ مع بعض التعديلات الشكلية. ينظر: احمد يوسف القرعي، البرتغال وخديعة الحكم الذاتي في المستعمرات الأفريقيَّة، ص١٤٦.

(٤) عطية شعبان، المصدر السابق، ص ١٠٩-١١١.

قائمة المصادر:

أولا: الرسائل والاطاريح

- العربية

١. ماهر عطية شعبان محمد، الحركة الوطنية في موزمبيق من الحرب العالمية الأولى إلى الاستقلال ١٩١٤-١٩٧٥، أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات الأفريقيَّة (قسم التاريخ)، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

٢. خلف عبيد الدليمي، الموقف الأمريكي-السوفيتي تجاه الحرب الاهلية في الانكولية(١٩٧٥-١٩٩١)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٧.

- الاجنبية

3. Gary Wayne Clendennen, Charles Livingstone: a biographical Study, with emphasis on his accomplishments on the Zambezi Expedition, 1858-1863, Ph.D Thesis ,The University of Edinburgh, 1978.

ثانياً: الكتب

- الكتب العربية

١. جاك ووديس، جذور الثورة الأفريقيَّة، ترجمة وتعليق احمد فؤاد بلبع، راجع الترجمة عبد الملك عودة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١.

٢. جان زلجلر، مناهضة الثورة في أفريقيا، ترجمة مارسيل عبسي، مراجعة اديب الجمي، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة، دمشق، ١٩٦٧.

٣. جلال يحيى، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٤. جميس دفي، الاستعمار البرتغالي في افريقية، ت: الدسوقي حسنين المراكبي، مراجعة وتقديم محمد صبحي عبد الكريم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.

٥. جوزفين كام، المستكشفون في أفريقيا، ت: يوسف نصر، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣.

٦. جيمس دفي، الاستعمار البرتغالي في

افريقية، ت: الدسوقي حسنين المراكبي، مراجعة وتقديم: محمد صبحي عبد الحكيم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.

٧. جيمس دفي، البرتغال في افريقية، ت: جهاد طه، مراجعة: شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.

٨. خديجة صفوت، ستار الصمت حول أفريقيا البرتغاليَّة، مطبعة التقديم، القاهرة، ١٩٦٢.

٩. راشد البراوي، الرق الحديث في افريقية البرتغاليَّة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢.

١٠. روبرت غيرواث وايريز مانيلا، حروب الامبراطوريات ١٩١١ و١٩٢٣، ت: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٦.

١١. زاهر رياض، استعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

١٢. شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧١.

١٣. شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧١.

١٤. صادق حسن السوداني، دائرة معارف التاريخ الحديث والمعاصر الموجزة، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨.

١٥. عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الأفريقيَّة من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٥.

١٦. فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف – الاستغلال–الاستعمار، العلم والايمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٧. فليب رفلة، الجغرافية السياسية لأفريقية مع دراسة شاملة للدول الأفريقيَّة، تقديم واشراف عز الدين فريد مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

١٨. مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ اوروبا: عصر النهضة، (١٥٠٠–١٧٨٩)، ج٢، دار أسامة للنشر، دمشق، ٢٠٠٣.

- الكتب الأجنبية

1. Allen Isaacman and Barbara Isaacman, Mozambique from Colonialism to Revolution, 1900-1982,Westview Press, Boulder,1983.

2. _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ , Cotton is The Mother of Poverty Peasants, Work, and Rural Struggle in Colonial Mozambique, 19381961-.

3. - - - - - - - - - - - - - , Mozambique: The Africanization of a European Institution, the Zambezi Prazos, 17501902-.

4. Antonio Henrique R. De Oliveira Marques, History of Portugal, Columbia University Press, Publisher New York, 1975.

5. B.A.OGOT, General History of Africa-V Africa from the Sixteenth to the Eighteenth Century, Vol. 6, University of California Press, California, 1992.

6. Barry Munslow, Mozambique: The Revolution and its Origins, Longman Press, London,1983.

7. Collins Concise Encyclopedia, London, Peerage Books, 1985.

8. Harry H. Johnston ,a History of the colonization of Africa ,Cambridge at the University Press, Cambridge ,1913.

9. Jeanne Marie Penvenne, African Workers and Colonial Racism Mozambican Strategies and Struggles in Lorenzo Marques, 1877-1962, Witwatersrand University Press. London, 1995.

10. Malyn Newitt, A History of Mozambique, Indiana University Press, Indiana, 1995.

11. ----------,A Short History of Mozambique, Oxford University Press, Oxford University,2017.

12. Neil Bruce, Portugal the Last Empire, John Wiley & Sons Press, New York, 1975.

13. Prem Poddar and Others, a Historical Companion to Postcolonial Literatures: Continental Europe and Its Empires, Edinburgh University Press, Edinburgh, 2008.

14. R. S. James, Mozambique, Chelsea house publishers Press, Philadelphia, 1999.

15. Ronald H.Chilcote, Portuguese Africa: The Modern Nations in Historical Perspective, Prentice-Hall, Inc Press, New Jersey, 1967.

16. Ruth First, Black Gold the Mozambican Miner, Proletarian and Peasant, the Harvester Press, 1983.

17. Sarah Bradford, Portugal, Thames and Hudson Ltd Press. London, 1973.

18. Simon E. Katzenellenbogen, South Africa and Southern Mozambique: Railways, Labour and Trade in the Making of a Relationship, Manchester University Press, Manchester, 1992.

ثالثا: البحوث.

-العربية

١. أحمد يوسف القرعي، البرتغال وخديعة الحكم الذاتي في المستعمرات الأفريقيَّة، «السياسة الدولية»، العدد٣٣، ١٩٧٣.

٢. الطاهر احمد مكي، البرتغال من سالازار إلى كايتانو، «السياسة الدولية»،

العدد ١٦، ١٩٦٩.

– البحوث الإنكليزية.

3. Douglas L. Wheeler, The Portuguese Revolution of 1910, The Journal of Modern History ,The University of Chicago Press, Vol. 44, No. 2,1972,

4. Malyn Newitt, The Portuguese on the Zambezi: An Historical Interpretation of the Prazo System ,The Journal of African History, Cambridge University Press, Vol.10,No.1,1969.

5. Manne Pitcher, Sowing the Seeds of Failure: Early Portuguese Cotton Cultivation in Angola and Mozambique, 1820-1926, Journal of Southern African Studies Vol. 17, No. 1,1991.